على ان هناك ايضا الوجه الاخر للعملة ، الا وهو خوف فئات اخرى داخل اسرائيل من عدم تحقيق السلام ، والنتائج التي قد تترتب على ذلك ، وقد علق مثلا الكاتب الاسرائيلي بوعز عفرون على عواقب عدم تحقيق السلام بقوله : « هناك امر واحد واضح: وهو ان الوضع السايق لن يعود ... وستتقدم المنطقة ، دونما مهرب ، نحو الحرب . ويعتقد الجميع ان هذه الحرب ستكون الاكثر هولا بين ما عرفه الجمهور حتى الان ، ستكون حربا لا نستطيع الانتصار فيها مهما كانت نتائجها العسكرية (وقد اثبتت حرب يوم الغفران ان النتائج العسكرية ليست هي الحاسمة في الحرب ، وانما النتائج السياسية والاقتصادية) . ان الجمهور كله يدرك ذلك ، باستثناء بعض المجانين ، الذين يعتقدون ان نصرا عسكريا اخر سيعيد « ايام المجد » التي عرفناها بعد ١٩٦٧ . ان الجميع يدركون عدم الفائدة المطلق من حرب اخرى ... ان الشعور بنشوب حرب اكيدة ، وهو الشعور الذي سيسود في حال فشل المفاوضات ، سيكون صدمة نفسية كبيرة للجمهور ... » (١٢٧) . ويتحدث عفرون ايضا عن النتائج المتوقعة في وضع كهذا بقوله « ان النزوح سيزداد ... وسيقوى الشعور ويتعمق بأن ليس من مستقبل في هذا البلد . والمستقبل المتوقع للشباب بوجه خاص ، من الذين انهوا خدمتهم العسكرية ، هو الاشد ظلاما . واعتقد ان اريك شارون هو نفسه الذي تحدث قائلا ، انه عندما كان في احد زياراته للولايات المتحدة ، وجد نصف فرقته هناك ... اما بالنسبة لرؤوس الاموال ، فاننا لن نحصل على استثمارات من الخارج فقط ، وانما ستستغل ايضا التسهيلات الاقتصادية ... حتى من قبل اولئك الذين يعلنون عن وطنيتهم بشدة لتهريب مبالغ كبيرة من الاموال الى الخارج ، وبدرجة لم نعرفها حتى الان ...

« واذا ما نشبت الحرب ، فأن هذه لن تدور رحاها على اساس الشعور الصلب « بعدم وجود خيار » ، الذي رافق جيش اسرائيل حتى الان في حروبه . ان الشعور المر الذي سيتولد لدى المقاتلين هو انه كان هناك خيار ، ولم يستغل قصدا . وهذا سيؤدي للمرة الاولى في تاريخ الدولة ، الى ظواهر واسعة جدا من رفض التجنيد ، والهرب من الخدمة . فالاشخاص لن يدركوا لماذا عليهم ان يقاتلوا من اجل بضعة كيلومترات في مشارف رفح ، او بسبب عدم موافقتنا على « تقرير المصير » لسكان الضفة بدلا من حكم ذاتي » (١٢٨) .

ويرى اخرون ايضا أن هناك علاقة ما بين استمرار الصراع وازدياد الجرائم في اسرائيل ، خصوصا بعد الاعلان عن وجود جريمة منظمة تعمل على نطاق واسع . وفي هذا المجال يقول احدهم : « ان تأثير النزاع الخارجي على الظروف المؤاتية لاتساع الجرائم هو قبل كل شيء في مجال سلم الاولويات ... ان قضية الامن تمثل المكانة الاولى في سلم الافضليات في اسرائيل منذ قيامها ، خاصة بعد حرب ١٩٦٧ ، من ناحية توزيع الموارد القومية . فمنذ السنين الاولى للدولة ، يتزايد الاعتماد النسبي للامن في مجمل الدخل القومي ، ... وذلك على حساب الاعتمادات النسبية للقضايا الاخرى ... ان المعنى الاساسي لذلك هو ان مزيدا من الاشخاص ومزيدا من الامكانات (كل شخص خامس في اسرائيل يعمل في جهاز الامن) يوجه للاجهزة العاملة في نطاق النزاع الخارجي ، وبمدى يفوق ما هو مخصص للاجهزة العاملة في مجال القضايا الداخلية ... وهكذا يحدث وضع تحتل فيه القضايا الداخلية مثل التعليم ، والشؤون الاجتماعية والشرطة مرتبة ثانية ، بالمقارنة مع الجهد الاكبر المخصص للنزاع الخارجي » (١٢٩) .